محاضرات مادة النحو

الصف الاول/ الفصل الدراسي الثاني

لقسمي الحديث وعلومه والعقيدة والدعوة والفكر

مدرس المادة: أ.م.د. أثير طارق نعمان

الممنوعُ مِنَ الصَّرْفِ

وعلامات إعرابه

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لا يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

الممنوع من الصرف ، هو : الاسم المعرب الذي لا يلحقه التنوين . والصرف هو التنوين، فالممنوع من الصرف يعني ممنوعا من التنوين، فلا يصح تنوينه لا رفعا ولا نصبا ولا جرا، ويعرب بالحركات الأصلية رفعا بالضمة ، ونصبا بالفتحة ، وجرًّا بالفتحة نيابةً عن الكسرة **(وهذه هي العلامة الفرعية)** نحو : جاء أحمدُ . رأيت أحمدَ . مررت بأحمدَ وليست كل الأسماء في العربية ممنوعة من الصرف، وإنما يحدث هذا المنع في بعضها، ويأتي هذا المنع من توافر علل فيها تسمى **علل منع الصرف** وهي كما يأتي :

اولا: ما توافرت فيه علتان:

١ – العَلَمُ الذي يأتي على وزنِ الفِعْل، نحو: (أَحْمد، يَزيد، يَشكُر، تَغْلِب).

٢ – العَلَمُ المركَّب تركيبَ مَزْجٍ غير مختومٍ بـ (وَيْهِ)، نحو: (بعلَبَكَّ، حَضْرَمَوت، مَعْدي كَرِب).

٣– العَلَمُ الأعجَمي، نحو: {إبراهيمَ وإسماعِيلَ وإسحاقَ}، ولذلكَ شَرطان:

الاول: أن يكونَ عَلماً في اللسانِ الأعجمي، واستُعْمِلَ علماً في اللِّسانِ العَربي. فلو سُمِّيَ إنسانٌ: (ديباج) أو (لِجام) أو (نيروز) أو (قالون) أو (بُندار) انصرف؛ لأنَّها ليسَتْ أعلاماً في لسانِ العجم.

الثاني أن يكونَ زائداً على ثلاثة أحرُف. ولذلكَ صُرِفَ: {نُوحٌ} و {لوطٌ}.

٤ – العلم المعدول، اسماء اعلام عدلت بها العرب من وزن إلى أخر كعدولهم من فاعل إلى وزن فُعَل، نحو: عمر، وزحل اللذينِ عدل بهما من عامر وزاحل.

٥– **العلم المختوم بتاء التأنيث: وهو كُلُّ عَلَمٍ لحِقَتْهُ تاءُ التأنيث، استُعْمِلَ للمؤنَّث أو المذكَّر، نحو (طلحة، فاطمة).**

٦– **العَلَمُ الَّذي آخرُهُ ألفٌ ونونٌ زائدتان، نحو: {وأسْلَمْتُ معَ سُلَيمانَ}. وعلامةُ الزِّيادة: أن يكونَ قبلَ الألف والنُّونِ أكثرُ من حرفينِ.**

٧– **العَلَمِ المؤنَّثِ: سواء اكان مؤنث حقيقي ام مجازي،**

نحو (سُعاد، زينب). ممنوع من الصرف

فإن كان على ثلاثة أحرف، كدعدٍ وعُنُقٍ، متحرك الوسط ، صرفته.

ثلاثة أحرف وكان الحرف الثاني منه ساكنا فإنه يجوز صرفه وعدم صرفه، نحو : هند، وعاد، فـ(مصر) ثلاثي ساكن الوسط، وقد جاء مصروفا في قوله تعالى **(اهْبِطُواْ مِصْراً)** وجاء ممنوعا من الصرف في قوله تعالى: **(وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ)**، فلكونه ثلاثيا جاز فيه ذلك مع أنه علم مؤنث

٨– الصفة المعدولة: وهي التي عدل بها العرب من وزن إلى آخر، نحو : أُخَر، التي عدل بها من آخر ومثلها (مثنى وثلاث ورباع) التي عدل بها من اثنتين وثلاثة وأربعة.

٩– الصفة التي على وزن أفعل فعلاء، نحو: أحمر، حمراء في قولك أعجبت بوشاح أحمرَ ووردة حمراءَ.

١٠- الصفة التي على وزن فعلان فعلى، نحو: غضبان، غضبى، كقوله تعالى:**(وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا)** .

والملاحظ في الاسماء السابقة أنها منعت من الصرف لتوافر علتين فيها وعلتا منع صرف هذه الأسماء، واحدة منها العلمية، والأخرى من العلل الست، فلو كانت العلمية وحدها تكفي لمنعت كل الأعلام من الصرف،ولهذا نجد كثيرا من الأعلام قد بقيت منصرفة، نحو: محمد وخالد وسعيد، فتقول: سلمت على خالدٍ؛ لأن التذكير ليس بعلة، لكن لما كان التأنيث علة منع العلم المؤنث من الصرف للعلمية والتأنيث، والأعجمي للعلمية والعجمة، وكذلك الصفة المعدولة.

ثانيا: ما توافرت فيه علة واحدة:

١ - الاسم المنتهي بألف وهمزة التأنيث الممدودة: ومن أمثلة هذا الاسم: صحراء ، وبيداء، وشعراء، وأصدقاء.

٢- الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة، نحو: ذكرى، وجرحى.

٣ **– صيغة منتهى الجموع:** وهي أن يكون الاسم على وزن: مفاعِل أو مفاعيْل نحو: {مَساجِدُ}، {مساكِين}، {صَوامع}، ولذلك قالوا عن صيغة منتهى الجموع إنها: كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف، بشرط أن يكون الحرف الأوسط من هذه الثلاثة ساكنا.

وهذه الاسماء منعت من الصرف لوجود علة واحدة فمساجد: في قولنا صليتُ في مساجد كثيرة اسم مجرور بحرف الجر في وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف، والمانع له من الصرف، علة واحدة تقوم مقام علتين، وهي: صيغة منتهى الجموع.

س- ما الحالات التي يجرّ فيها الممنوع من الصرف بالكسرة ؟

ج- يجرّ بالكسرة في إحدى الحالتين الآتيتين :

١- إذا دخلت عليه (أل) ، نحو : مررت بالأحمدِ ، صلَّيت في المساجدِ .

٢- إذا أضيف ، نحو : مررت بأحمدِكم ، صلَّيت في مساجدِ مَكَّةَ .

المعربُ بالعلاماتِ الفرعيّةِ من الأفعالِ

الافعال الخمسةُ ، وعلامات إعرابها

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلاَنِ النُّونَا رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

وَحَذْفُهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

الافعال **الخمسة** ، هي : كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة ، أو ألف الاثنين ، أو ياء المخاطبة . وتأتي على خمسة أوزان هي:

يَفْعَلُون ، تَفْعَلُون ، يَفْعَلاَن ، تَفْعَلاَن ، تَفْعَلِين .

ما علامات إعراب الأمثلة الخمسة ؟

ج- تعرب بالحروف ، رفعاً بثبوت النون ، ونصباً وجزمًا بحذفها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ وقال تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ....﴾ .

أنتِ تكتبين الدرسَ

أنتما تحبانِ الخيرَ

الاسم المقصور

هو : الاسم المعرب الذي آخره ألفٌ لازمة مفتوح ما قبلها، نحو : الْمُصْطَفَى، والْمُجْتَبَى ، والعَصَا ، والرَّحَى .

ما الذي يخرج من تعريف الاسم المقصور ؟

ج- يخرج ما يلي :

١- الفعل ، نحو : يرضَى ؛ لأنه ليس باسم .

٢- المبني ، نحو : إذَا، متى ؛ لأنه ليس بمعرب .

٣- المنقوص ، نحو : القاضِي ؛ لأن آخره ليس ألفاً .

٤- الألف غير اللازمة ، نحو : ألف المثنى في حالة الرفع ، فإنها غير لازمة ، فهي تُقلب ياء في حالتي النصب والجر . وكذلك الألف في الأسماء الستة في حالة النصب ، فإنها غير لازمة .

علامات إعرابه : يعرب بالحركات الأصلية المقدّرة على آخره في جميع أحواله رفعاً ، ونصباً ، وجرًّا ، نحو : جاء الفتَى ، ورأيت الفتَى ، ومررت بالفتَى .

الاسم المنقوص

هو : الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ، نحو : القاضِي ، والدّاعِي ، والْمُرْتَقِي .

ما الذي يخرج من تعريف الاسم المنقوص ؟

ج- يخرج ما يلي:

١- الفعل ، نحو : يرمِي ؛ لأنه ليس باسم .

٢- المبني ، نحو : الَّذِي ؛ لأنه ليس بمعرب .

٣- ما كان آخره ياء ما قبلها ليس مكسورًا ، كظَبْيٍ ، ورَمْيٍ ، أو كان آخره ياء مشدَّدة ، كعَلِيٍّ، ونَبِيٍّ ، فهذان النوعان علامتهما ظاهرة رفعاً ، ونصباً ، وجرًا .

٤- ما كان آخره ياء غير لازمة، كالياء في المثنى، وجمع المذكر السالم في حالتي النصب، والجر ، وفي الأسماء الستة في حالة الجر ، فإنها غير لازمة فيهم جميعاً

علامات إعرابه : يعرب بالحركات الأصلية المقدّرة على آخره في حالتي الرفع ، والجر ، نحو : جاء القاِضي ، ومررت بالقاضِي .

أمَّا إذا كان منصوباً فعلامته ظاهرة ، نحو : رأيت القاضِيَ .

ما سبب عدم ظهور الحركات في الاسم المقصور ، والمنقوص ؟

ج- السبب الذي يمنع ظهور الحركة في الاسم المقصور ، هو : التَّعَذُّر ؛ إذ لا يُمكن إظهار الحركة على الألف .

والسبب الذي يمنع ظهور الحركة في الاسم المنقوص، هو الثِّقل ؛ إذ يُمكن إظهار الحركة ، ولكنها ثقيلة في النطق .

ما المواضع التي تحذف فيها ياء المنقوص ؟

- تحذف ياء المنقوص في حال:

١- إذا لم يقترن الاسم المنقوص بـ (أل) ، نحو : جاء قاضٍ .

٢- إذا لم يكن منصوباً ، نحو : جاء قاضٍ ، ومررت بقاضٍ .

٣- إذا لم يكن مضافاً ، نحو : جاء قاضٍ . أما إذا اقترن بـ (أل) نحو : جاء القاضي ، أو كان منصوباً ، نحو : رأيت قاضيًا، أو كان مضافاً ، نحو : جاء قاضِي مكةَ ، فإنَّ الياء تَثْبُتُ ، ولا تُحذَف .

جاء قاضٍ

سلمت على قاضٍ

في الجملة الأولى: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة للثقل ، وفي الجملة الثانية: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة للثقل.

فإن أضيف هذا الاسم المنقوص أو دخلته (أل) عادت إليه الياء وحذف التنوين مثل: جاء قاضٍ جاء (القاضي) وجاء (قاضي المدينة).

النكرة والمعرفة

تعريف النكرة:

الاسم النكرة هو الذي يقبل (ال) ويؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل (أل) فمثال ما يقبل (أل): رجل ، وفرس ؛ تقول : الرجلُ ، والفرسُ، أما دخول (أل) على الاسم الْعَلَم ، نحو : العباس، فعبّاس ليس بنكرة ، لأنه معرفة قبل دخول (أل) عليه ولم تؤثر فيه (ال)، فالأسماء التي تدخل (أل) عليها ولا تفيدها تعريفاً هي ليست نكرة، ولهذا لا تسمى (أل) هذه بـ (أل) التعريف.

ومثال ما يقع موقع ما يقبل (أل): ذو (بمعنى صاحب) نحو: جاءني ذو مال، فذو: نكرة وإن كانت في الظاهر لا تقبل (أل) ولكنها واقعة موقع اسم يقبل (ال)، أي أنها بمعنى اسم يقبل (ال) فهي بمعنى (صاحب) وصاحب يقبل (أل) تقول: الصَّاحب ولهذا نعد ذو نكرة.

أنواع المعارف: المعرفة لها أنواع محددة في العربية، وكما يأتي:

أ- الضمائر:

وهي إما متصلة نحو: التاء والواو في (كتبت) و(كتبوا، كتبا) أو منفصلة نحو:(هو، هي، أنا، أنتَ، نحن وإياك، وهو). والكاف والهاء والياء وهي ضمائر نصب وجر معاً، فإذا اتصلت باسم فإعرابها يكون في محل جر مضاف إليه، نحو: كتابي وكتابه وكتابك، فالكاف و الياء والهاء مع هذا الاسم في محل جر مضاف إليه، لكنها في أكرمتك وأكرمني، وأكرمته، تعرب في محل نصب مفعول به؛ لاتصالها بالفعل.

ب- أسماء الإشارة:

نحو: هذا، وهذه، وهؤلاء، وتلك، وذلك.

ت- اسم العلم:

وهو كل اسم يطلق على شيء لتحديده وتمييزه عن غيره من الأشياء نحو: محمد، وبغداد، فرات، باريس، النيل،الرمادي، هيت

ث- المعرف بـ (ال):

وهو ما اكتسب التعريف بدخول (أل) عليه نحو: (الرجل).

ج- الاسم الموصول:

وهو نحو الذي والتي واللواتي والذين، وهذه الأسماء كلها مبنية إلا (اللذان واللتان) فهما يعربان إعراب المثنى، فيرفعان بالألف نحو: جاء اللذان احترمهما، واللتان احترمهما، وينصبان ويجران بالياء، نحو: شاهدت اللذينِ احترمهما واللتينِ احترمهما، وسلمت على اللذين احترمهما وعلى اللتين احترمهما، أما ما تبقى من الأسماء الموصولة فهو مبني، نحو: جاء الذي أكرمني، فـ (الذي) اسم موصول مبني في محل رفع فاعل، ولا يصح أن تقول عنه وعن كل الأسماء المبنية بأنها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، فالمبني يلزم آخره حالة واحدة ولا تظهر عليه حركة رفع ولا حركة نصب ولا جر، وهذا هو حال كل اسم مبني وليس الأمر مقصوراً على الاسم الموصول وحده.

ح- **المعرف بالإضافة** : وهو ما اكتسب تعريفه من إضافته إلى أحد أنواع المعارف، نحو: طالب العلم ، فطالب: نكرة، لكنه أصبح معرفة بإضافة إلى المعرف بأل، ومثله: كتابك وكتابي، فكتاب أضيف إلى ضمير والضمير من المعارف كما ذكر، وهذه الإضافة تسمى إضافة التعريف هي تكسب النكرة تعريفا؛ أما إذا أضيفت النكرة إلى نكرة مثلها فتبقى نكرة ولا تتعرف، نحو: كتاب طالب ، فكتاب نكرة وطالب نكرة، وهذه الإضافة إنما تسمى إضافة تخصيص.

المبتدأ والخبر

تعريف المبتدأ:

المبتدأ: هو الاسم المفرد المجرَّد من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرًا عنه فهو اسم مفرد معرفة مرفوع مخبر عنه، وتحديده بالاسم يعني عدم صحة مجيء الفعل مبتدأ، وكونه مفرداً أي: لا يكون المبتدأ جملة ولا شبه جملة، فلا الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية ولا شبهها بنوعيه، الجار والمجرور والظرف يصح وقوعهما مبتدأ، وكونه مرفوعا يمنع إعراب المجرور والمنصوب مبتدأ، وكونه معرفة شرط يأتي من أنه سيخبر عنه والعموم الذي في النكرة يمنع الإخبار عنها لغموضها، وكونه مخبرا عنه: يعني أنه هو المخصوص بالحديث وأن به حاجة إلى إسناده إلى شيء. ومما يتحقق فيه التعريف السابق قوله تعالى: {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [النور: ٣٥] وقوله تعالى: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ} [الفتح: ٢٩]

س/ عُرِّفَ المبتدأ بأنه الاسم المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة، اشرح هذا التعريف.

ج/ العامل في المبتدأ معنوي ، وهو كون الاسم مجرَّدا من العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها ؛ بمعنى : أنَّ المبتدأ لا يُسبق بالعوامل غير الزائدة (أي : العوامل الأصلية) ولكنه قد يُسبق بالعوامل الزائدة . واحترزوا بقولهم : غير الزائدة ، من نحو: هل مِنْ خَبَرٍ . فخبرٌ : مبتدأ في محل رفع ؛لأنه متجرد من العوامل الأصلية (غير الزائدة) فهو مجرور لفظاً بمِنْ الزائدة، واحترزوا من مِثل : " بِحَسْبِك دِرْهَمٌ " فبحسبِك : مبتدأ ، وهو مجرد من العوامل الأصلية ، ولم يتجرد من الزائدة ؛ لأن الباء الداخلة عليه زائدة.

الابتداء بالنكرة:

ذكرنا في تعريف المبتدأ بأن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، فلا يقع نكرة، لكن هناك مسوغات ترتقي بالنكرة قليلاً فتكون أقرب إلى المعرفة، فيكون ذلك مؤهلاً لها لجواز الابتداء بها وهذا ما يسمى بمسوغات الابتداء بالنكرة، وقصده ابن مالك بشرط الإفادة وتحصل الفائدة في مواضع كثيرة منها:

١- أن يتقدم الخبر على النكرة وهو ظرف، أو جار ومجرور ، نحو عند زيدٍ قطةٌ ، ونحو : في الدار رجلٌ . ولا يجوز ، نحو : قائمٌ رجلٌ ؛ لأن المتقدم ليس ظرفاً ، ولا جارّاً ومجرورًا .

٢- أن يتقدم الاستفهام عليها ، نحو : هَلْ رجلٌ في الدار ؟

٣- أن يتقدّم النَّفيُ عليها ، نحو : ما خِلٌّ لنا ، ونحو : ما عَمَلٌ بِضَائِعٍ .

٤- أن تُخصَّص النكرة بِوَصْف ، نحو : رجلٌ مِنَ الكِرَامِ عندنا . فرجل : مبتدأ موصوف ، ومِن الكرام : صفة ، ونحو : نومٌ مُبَكِّرٌ خيرٌ مِنْ سَهَرٍ .

٥- أن تخصّص النكرة بالإضافة ، نحو : صَلاةُ ليلٍ أَنْفَعُ مِن نَومٍ. فقد ذكرنا فيما سبق أن النكرة إذا أضيفت إلى نكرة مثلها لا تتعرف بل تبقى نكرة؛ لأن ما يعرفها إضافتها إلى معرفة، نحو كتاب زيد، وهذه تسمى إضافة التعريف، أما إضافة النكرة إلى النكرة فتسمى إضافة تخصيص، وتسمى النكرة فيها نكرة مخصصة بالإضافة، وتخصيصها يسوغ الابتداء بها فـ (صلاةُ) مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و(ليلٍ) مضاف إليه مجرور و(أنفع) خبر، ومن ذلك قوله:

وغَيْرُ تَقِيٍّ يأمُرُ الناسَ بالتُّقى طبيبٌ يُداوِي النّاسَ وَهْوَ عَلِيلُ

٦- أن تكون عاملة ، نحو : رغبةٌ في الخير خيرٌ . فالجار والمجرور (في الخير) في محل نصب مفعول به عامله المصدر (رغبةٌ) ونحو : إطعامٌ مسكيناً طاعةٌ.

٧- أن تكون عَامّة ، نحو : كُلٌّ يموتُ ، ونحو : كُلٌّ مُحَاسَبٌ على عمله .

١٠- أن تكون للدعاء ،كما في قوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾ ونحو : شِفَاءٌ للمريض.

١٢- أن يكون فيها معنى التَّعجُب ، نحو : ما أحسنَ زيدًا ! فـ (ما) مبتدأ نكرة تامّة .

١٣- أن تكون مُصَغّرة ، نحو رُجَيْلٌ عندنا ؛ لأن التصغير يُفيد معنى الوصف . والتقدير : رجلٌ صغيرٌ عندنا .
١٤- أنْ يُعْطف عليها موصوف ، نحو : رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ في الدار . فرجل : مبتدأ نكرة ، وامرأة : موصوف معطوف على رجل ، وطويلة : صِفة .
١٥- أن تَدْخُلَ لام الابتداء عليها ، نحو : لَرَجُلٌ قائمٌ ، ونحو : لَعِلْمٌ نافعٌ .

تعريف الخبر:

هو الجزء الْمُنْتَظِم مع المبتدأ ليكون معه جملةً مفيدةً هي الجملة الإسمية، وشرطها الفائدة أي يحسن السكوت عليها، فـ (قائم) من قولك (زيد قائم) خبر مرفوع، لأنه تمت به الفائدة المرجوة وهي الإخبار عن قيام زيد، فاللفظ الذي تكمل به الفائدة فذاك هو الذي يعرب خبرا، وإلا فلا.

أنواع الخبر : الخبر له ثلاثة انواع، وهي كما يأتي:

١- الخبر المفرد:

وهو الخبر الذي لا يكون جملة ولا شبه جملة، وذلك نحو قولك: (زيد قائم) و(محمد طالب علم) و (زيد رجل كريم)، فـ (قائم) و (طالب) و (رجل) كلها أخبار مفردة.

٢- الخبر الجملة وهو نوعان:

أ- جملة اسمية ، نحو : الطالبُ كتابُه جديدٌ .
ب- جملة فعلية ، نحو : الطالبُ يكتبُ درسَه .
ووقوعهما خبرا يأتي على طريقتين:

الأولى: أن تكون هي المبتدأ في المعنى :
أي يكون الكلام فيها على المبتدأ، وهي معنى المبتدأ، كقولك: نطقي الله حسبي، وقولي العلم نور، فـ(نطقي) مبتدأ أول، و(الله) مبتدأ ثان، و(حسبي) خبر المبتدأ الثاني وجملة (الله حسبي) من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول و(قولي): مبتدأ، و(العلم): مبتدأ ثانٍ، و(نور): خبر للمبتدأ الثاني، وجملة (العلم نور) من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، ولكون الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم يحصل فاصل بين المبتدأ والخبر ولهذا لا تحتاج مثل هذه الجملة إلى رابط يربطها بالمبتدأ كما سنرى في الوجه الثاني.

الثانية: أن لا تكون الجملة هي المبتدأ في المعنى:

وهذا ما يسبب حدوث فاصل بين المبتدأ والخبر الذي وقع جملة، وحينئذ يلزم الإتيان برابط يقضي على هذا الفاصل ويربط بينهما، كقولك: زيد أبوه كريم فـ (زيد): مبتدأ، و(أبو) :مبتدأ ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، وكريم: خبر المبتدأ الثاني مرفوع، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الاول، ومثال مجيء الجملة الفعلية خبراً قولك: زيد يركض، فـ (زيد): مبتدأ و(يركض) فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل في محل خبر، فها أنت ترى الجملة الواقعة خبراً مستقلة ومنفصلة عن المبتدأ، ولهذا يلزم فيها رابط يزيل هذا الفاصل، والرابط يكون واحداً مما يأتي:

أ- الضمير :

هو أن يكون في الجملة الواقعة خبراً ضمير يعود على المبتدأ ويكون إما ظاهراً، نحو: زيد أبوه كريم، فجملة (أبوه كريم) خبر للمبتدأ وقد حوت على ضمير متصل ظاهر وهو الهاء يعود على (زيد)، وإما أن يكون الضمير مستتراً نحو: زيد يركض، فيركض فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على (زيد) وهو الرابط بين الجملة الفعلية التي تعرب خبراً وبين المبتدأ (زيد) .

ب- أن يكون في الخبر إشارة إلى المبتدأ :

نحو قوله تعالى:**(وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ)**، فـ(لباس): مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والتقوى: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة، و(ذلك): اسم إشارة مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ ثان، و(خير): خبر للمبتدأ الثاني، وجملة (ذلك خير): في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، وهي كما ترى لم تحو ضميراً يعود على المبتدأ ، والرابط فيها (ذلك) وهو إشارة إلى المبتدأ.

ت- أن يكرر المبتدأ بلفظه :

أي أن يكرر لفظ المبتدأ في جملة الخبر، نحو قوله تعالى: **(الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ)**، فـ (القارعة) الأولى مبتدأ مرفوع، و(ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ثان، و(القارعة) الثانية: خبر للمبتدأ الثاني، وجملة (ما القارعة) الاسمية في محل رفع خبر للمبتدأ الأول، والرابط بين المبتدأ وجملة الخبر هو تكرار لفظه في جملة الخبر نفسها.

ث- أن يكون في الجملة عموم يدخل تحته المبتدأ :

وذلك نحو: زيد نعم الرجل، فـ(زيد) مبتدأ، و(نعم) فعل ماضٍ جامد، و(الرجل): فاعل لـ(نعم) مرفوع، وجملة (نعم الرجل) جملة فعلية في محل رفع خبر للمبتدأ، والرابط العموم الذي في (الرجل) وزيد يدخل تحت هذا العموم بلا شك؛ لأنه ذكر بذكر جنسه، فكأنه هو المذكور.

٣- الخبر الشبه جملة :

شبه الجملة في العربية على نوعين:

أ- جار ومجرور ، نحو : نحو: زيد في الدار، فـ (زيد) مبتدأ، و(في الدار) جار ومجرور في محل رفع خبر.

ب- ظرف ، والظرف: إما ظرف مكان مثل: فوق وتحت وأمام وخلف، نحو زيد فوق الجبل فـ(زيد) مبتدأ، و(فوق) ظرف مكان منصوب بالفتحة في محل رفع خبر وهو مضاف والجبل مضاف إليه مجرور.

وإما ظرف زمان مثل: صباحاً ومساءً وغداً واليوم، نحو: السفر غداً فـ(السفر) : مبتدأ ، و(غداً) ظرف زمان منصوب في محل رفع خبر ومثله : العطلة الجمعة ، فـ(الجمعة) ظرف زمان في محل رفع مبتدأ.

ومن الظروف ما هو مشترك بين الزمان والمكان، مثل (بين)، فنقول : وقف زيد بين الطلاب بين المحاضرة الأولى والثانية.

تقديم الخبر وتأخيره:

أصل الترتيب في الجملة الاسمية هو أن يأتي المبتدأ أولاً ثم يأتي الخبر بعده؛ ذلك لأنّ الخبر وَصْفٌ في المعنى للمبتدأ فاستحقَّ التأخير كالوصْف، وهناك ما يوجب تقديم الخبر مثلما أن هناك ما يوجب تأخيره، وبيان ذلك فيما يأتي:

أ. المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ وتأخير الخبر:

أي هي المواضع التي يجب فيها أن تبقى الجملة الاسمية على ترتيبها الأصلي من حيث تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وهي فيما يأتي:

١- أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير مع اللبس:

فيكون كلاهما معرفة نحو: زيد أخوك ، أو كلاهما نكرة نحو: أفضل من زيد أفضل من عمرٍو، وتقديم المبتدأ في المثالين هنا واجب، لأمن اللبس؛ فكلاهما يصح وقوعه مبتدأ وكلاهما يجوز الإخبار به عن الآخر، ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه، لأنك لو قدمته فقلت: أخوك زيد، وأفضل من عمرو أفضل من زيد، لكان المقدم مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبرا، من غير دليل يدل عليه، فإن وجد دليل يدل على أن المتقدم هو الخبر جاز، كقولك (أبو يوسف أبو حنيفة) فيجوز تقدم الخبر وهو أبو حنيفة – لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة

بأبي يوسف، فلانعدام اللبس ووضوح المعنى ساغ تقديم الخبر على المبتدأ وإن كان كلاهما معرفة ومنه قوله:

بَنُونَا بَنُو أَبْنائِنا وَبَناتُنا بَنُوهُنَّ أَبْناءُ الرِّجالِ الأَبَاعِدِ

فـ(بنونا) خبر مقدم، و(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر، وهو أراد أن يبين أو يخبر أن من هم بمنزلة أبنائه هم أبناء أبنائه لا أبناء بناته، والعكس لا يصح.

٢- أن يكون الخبر فعلاً :

وهذا ما يمنع تقدم الخبر، لأن تقدمه يحول الجملة إلى فعلية، نحو: زيد قام، وكقوله تعالى: **(اللهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى)**، فـ (الله) مبتدأ، و(يعلم): فعل مضارع، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو، و(ما) اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به، و(تحمل) فعل مضارع مرفوع بالضمة، و(كل): فاعل ، وهو مضاف، و(أنثى) مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة، وجملة (تحمل كل أنثى): صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة (يعلم ما تحمل كل أنثى) في محل رفع خبر للمبتدأ.

٣- أن يكون الخبر محصوراً:

والحصر يكون بـ (إلا) التي تسبق بأداة نفي، أو بـ (إنما)، نحو: **(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ)**، فقد حصرت الرسالة بمحمد صلى الله عليه وسلم، و(ما) نافية مهملة، و(محمد) مبتدأ، و(إلا) أداة حصر، ورسول خبر واجب التأخير لأنه محصور، ونحو قوله تعالى:**(إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ)**، فـ (إنما): كافة ومكفوفة، و(أنا): مبتدأ، و(بشر): خبر واجب التأخير لكونه محصورا.

٤- أن تدخل لام الابتداء على المبتدأ:

ووجوب تأخير الخبر سببه أن لام الابتداء لها الصدارة في الكلام أي إذا جاءت في جملة وجب أن تذكر هي أولا، نحو قولك: لزيد في الدار، فاللام: لام الابتداء، وزيد: مبتدأ، و(في الدار): جار ومجرور في محل رفع خبر، ونحو قوله تعالى:**(لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ)**.

وقد جاء التقديم شذوذا كقول الشاعر:

خالي لأنت ومن جرير خاله ... ينل العلاء ويكرم الأخوالا

فلأنت مبتدأ مؤخر وخالي خبر مقدم.

٥- أن يكون المبتدأ من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام:

وذلك كأسماء الاستفهام، فإنها مهما كان محلها من الإعراب فإنها يجب أن تكون أول الجملة، نحو: من في الدار، فـ (من): اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، و(في الدار): جار ومجرور في محل رفع خبر، وهو مؤخر وجوباً إذ لا يصح أن تقول: في الدار من، ومنه قوله تعالى:**(مَا الْحَاقَّةُ)**، و(ما): استفهامية في محل رفع مبتدأ، و(الحاقة): خبر مرفوع. شرح

ومثال أوضح: من زيد؟ لا يجوز أن أقول: زيد من؛ لأن المبتدأ له الصدارة، وإذا كان له الصدارة، فإنه لا يمكن أن يتقدم الخبر فيكون في محله؛ لأنه يفوت المحل الأصلي وهو الصدارة.

ب . المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر :

وهي المواضع التي يجب فيها تأخير المبتدأ وتقديم الخبر وكما يأتي:

١. إذا كان المبتدأ نكرة:

قد مر بنا ان النكرة لا يجوز الابتداء بها وأن من مسوغات ذلك فيها تقديم الخبر عليها، نحو: في الدار رجل، فهنا الخبر مقدم وجوباً لأن المبتدأ نكرة، ومنه قوله تعالى:(**وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ)** لكن النكرة إذا ذكر معها مسوغ آخر كان تقديم الخبر عليها جائزاً نحو: (في الدار رجل كريم) فالنكرة موصوفة ويجوز أن تقول:(رجل كريم في الدار).

٢. أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على الخبر:

وذلك نحو قولك: في الدار صاحبها، فهنا (في الدار) هو الخبر وهو مقدم وجوباً لوجود هذا الضمير الذي في المبتدأ، فلو قدم المبتدأ وقلنا: صاحبها في الدار، فإننا لا ندري على من يعود الضمير في (صاحبها) أهو على الدار أم على صاحب صاحبة الدار، فيحصل لبس يلزم تأخير المبتدأ، كما إن تقدم المبتدأ يعني أن الضمير الذي فيه سيعود على الخبر، أي سيعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهذا لا يجوز، فتقديم الخبر واجب هنا لمنع حصول اللبس، ولمنع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ومن شواهد تقديم الخبر في هذا الموضع قول الشاعر:

أهابُك إجْلَالاً ومَا بِك قُدْرَةٌ عليَّ وَلكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُها

فتأخر (حبيبها) وهو مبتدأ لانه يحتوي على ضمير يعود على (ملء عين) وهي الخبر، الذي قدم لأن في المبتدأ ضميراً يعود على الخبر.

٣. أن يكون الخبر من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام:

أن يكون للخبر الصدارة فى جملته؛ فلا يصح تأخيره. ومما له الصدارة أسماء الاستفهام؛ فإذا كان الخبر أحدها وجب تقديمه على المبتدأ نحو: أين العصفورُ؟ فكلمة: "أين" اسم استفهام، مبنى على الفتح في محل رفع، خبر مقدم، و"العصفور" مبتدأ مؤخر. ونحو: متى السفرُ؟ فكلمة: "متى" اسم استفهام مبنى على السكون في محل رفع خبر مقدم، و"السفر" مبتدأ مؤخر. ومثل هذا: كيف الحال؟ من القادم؟، ونحو قوله تعالى:(**مَتَى نَصْرُ اللهِ)**

٤. أن يكون المبتدأ محصوراً :

عرفنا أن الخبر إذا كان محصوراً وجب تأخيره، وهو حكم كل محصور، فإذا كان المبتدأ محصوراً وجب تقديم الخبر عليه، نحو: ما لنا ناصر إلا الله ، فـ(ما) نافيه مهمله، لنا: اللام

حرف جر، و(نا) ضمير متصل مبني في محل جر بحرف الجر، و(ناصر) خبر مقدم،و(إلا) أداة حصر ،و(الله) مبتدأ مؤخر وجوباً لأنه محصورب(إلا)،ومنه قوله تعالى:(**وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللهُ)**

ج: جواز تقديم الخبر:

إذا لم يكن هناك سبب لوجوب تقديم الخبر أو تأخيره **ولم يُخْشَ به التباسٌ، وقامَتْ قرينةٌ على** التَّقديم، جاز فيه الأمران ولا يفضل واحد منهما على الآخر إلا لغرض بلاغي، كقولِكَ: (في الدَّارِ زَيْدٌ)، فقولُكَ: (في الدَّار) شِبهُ جملةٍ، وشِبْهُ الجملة لا يكونُ مبتدأً و(زيد) مبتدأ مؤخر جوازاً وليس وجوباً لأننا بإمكاننا الابتداء به كونه معرفة، ومثله أي نكرة خصصت بوصف أو بإضافة، نحو قوله تعالى: **(فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ)**. ونحوُ قولِهِ تعالى: {سَلامٌ هِيَ} خبرٌ مقدَمٌ ومبتدأٌ مؤخَّر، بقرينةِ الأصْلِ في أن يكونَ المبتدأُ معرفةً لا نكرةً، و {سلامٌ} نكرةٌ، و {هي} معرفةٌ، فناسَبَ أن تكونَ المبتدأ.

تعدد الخبر :

مما يجب الوقوف عنده تعدد الخبر، وذلك لصحة مجيء أكثر من خبر من غير الفصل بينها بحرف العطف لمبتدأ واحد، وهو تعدد جائز وإن اختلف النحاة في جوازه، فتقول: زيد كريم مجتهد، فـ (كريم) و(مجتهد) كلاهما خبر عن (زيد)،

ومنه قوله تعالى:**(وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ)**، فـ (الغفور) و(الودود) و(ذو العرش) و(المجيد) كلها أخبار عن الضمير (هو)، ومن ذلك قوله:

يَنامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيتَّقِي بِأُخْرَى المَنَايَا فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

حذف المبتدأ والخبر :

يجوز حذف المبتدأ والخبر مجتمعين ومتفرقين إذا دل عليهما دليل، فمثال حذف المبتدأ جوازاً: قولك (في الدار) لمن قال لك: (أين زيد)، ومثال حذف الخبر جوازاً: قولك (زيد) لمن سألك: (من في الدار)، ومثال حذفهما معاً جوازاً: قوله تعالى **(وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ)**، وتقدير الخبر: فعدتهن أشهر أيضا، لكن ثمة مواضع يحذفان فيها وجوبا، وكما يأتي:

أ. مواضع حذف المبتدأ وجوباً:

١. في النعت المقطوع :

وذلك نحو: مررت بزيدٍ الكريمُ ، برفع (الكريمُ) لكونه خبرا لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: هو.

٢. المخصص بالمدح أو الذم:

وذلك نحو قولك : نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرٌو، فـ(زيد) و(عمرو) خبران لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره هو، على رأي من يعربهما بهذا الإعراب؛ إذ ثمة من عد الجملة اسمية ويعربهما مبتدأ مؤخر خبره الجملة الفعلية المتقدمة عليه، وثمة من يعربهما بدلاً من الرجل.

٣. ما كان القسم فيه غير صريح: نحو قولك:(في ذمتي لأكرمن زيداً)، والتقدير: في ذمتي يمينٌ.

٤. إذا كان الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل :

وذلك نحو: صبر جميل، والتقدير: صبري صبر جميل، فصبر: خبر لمبتدأ محذوف وجوباً لكونه مصدر ناب عن فعله الذي يقدر بـ (أصبر).

ب . حذف الخبر وجوباً :

١. خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا): فتقول: لولا زيد لقمت، فـ (زيد) مبتدأ لخبر محذوف وجوباً تقديره: موجود.

٢. إذا كان المبتدأ نصاً في اليمين:

أي أن لفظ المبتدأ من ألفاظ القسم المعروفة عند العرب، والقسم بها صريح، نحو: لعَمرُ الله لأقومنّ، فـ(عَمْرُ) مبتدأ وخبره محذوف وجوباً تقديره :قسمي، فإن كان لفظ المبتدأ ليس من ألفاظ القسم المعروفة وليس القسم صريحاً بها، لم يجب حذف الخبر، فتقول: عهد الله عليَّ لأقومن، و(عليَّ) جار ومجرور في محل رفع خبر.

٣. أن يقع المبتدأ بعد واو المعية :

وذلك نحو قولك: كل رجل وقصعتَهُ، بفتح (قصعته) على أنها مفعول معه والواو للمعية وبضمها على أنها معطوفة على(كلّ) المبتدأ، والواو للعطف، والخبر في الوجهين محذوف وجوباً تقديره (مقترنان).

٤. أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدت مسد الخبر :

وهذه الحال وإن سدت مسد الخبر إلا أنها لا تصلح أن تقع خبراً، وذلك نحو: ضربي العبد مسيئاً، و(ضربي): مبتدأ، والعبدَ: مفعول به للمصدر، والفاعل: هو الياء الذي وقع في جر المضاف إليه، و(مسيئاً) حال منصوب، والتقدير: ضربي العبد مسيئا لازم، وهذا التقدير أقرب

من التقدير الذي يراه ابن عقيل، وهو: ضربي العبد إذا كان مسيئاً، أو ضربي العبد إذا كان مسيئاً لأن هذا التقدير لا يعطى المحذوف معنى الخبر.